

العربية كلغة أقلية في إسرائيل من وجهة نظر مقارنة

بقلم أيليت هرنيل-شليف¹

يعتبر تحديد اللغة الرسمية في الدول متعددة اللغات مهمة معقدة، وعلى درجة قصوى من الأهمية، وللقرار حول السياسات اللغوية داخل المجتمعات المتصدّعة، إسقاطات بعيدة الأمد على استقرار الدولة ومثانة الديمقراطية فيها، ذلك لأن الاختلافات الدينية والإثنية واللغوية تضع الكثير من التحديات أمام استقرار الديمقراطية. زد على ذلك أن القرار بخصوص اللغة الرسمية هو بمثابة الخطوة الأولى فقط، وتطبيق السياسة اللغوية لا يقل أهمية عن القرار الرسمي بخصوصها. وتجد كل دولة فتية أنها ملزمة بتحديد اللغة التي ستشكل لغتها القومية الرسمية، بالإضافة إلى تحديد مكانة لغات الأقلية (Pool؛ 1991). تُعرّف اللغة بأنها رمز مركزي لهوية الدولة، وتعمل كمؤسسة ثقافية بالغة الأهمية (Laitin؛ 1999). من ناحية الدولة، تشكل السيطرة على الحق في اللغة قوة هامة وبالتالي قدرة على السيطرة (Kook؛ 2000). على ضوء ذلك، يجدر أن نفحص بدقة كيف تحدّد أنظمة المجتمعات المتصدّعة -التي تتألف من مجموعات إثنية، وقومية ولغوية مختلفة- السياسة اللغوية، وكيف تُترجم على أرض الواقع، السياسة الرسمية إلى سياسة جماهيرية.

سأستعرض في مقالتي هذه نتائج من بحث شامل يفحص كيف قررت دولتان ديمقراطيتان متصدعتان -الهند وإسرائيل- سياساتهما اللغوية، ويفحص كذلك الطريقة التي تطبقان بها السياسة المعلنة بخصوص لغتي أقلية مهمتين، الأوردو والعربية. وتبين من البحث، أن الدولة تُقضي -في الحاليتين- لغة الأقلية، وتضعها بمكانة ثانوية في الحيّز العام. إضافة إلى ذلك، وُجدت في الحالة الإسرائيلية فوارق جوهرية بين السياسة اللغوية الرسمية، وبين تطبيقها على أرض الواقع.

تُعرّف الأدبيات البحثية بأن اللغة تشكل مركبا جوهرياً في الهوية الفردية والجماعية، وعاملاً يؤدي وظيفة حيوية في جميع التفاعلات السياسية والثقافية (Veer؛ 1994، Van Der، Anderson؛ 1991، Apete؛) (1976). ويدّعي الباحث وويل كيمليكا، في هذا السياق، أنه وبكل ما يتعلق بحقوق لغة الأقلية، فإن منح الحقوق الفردية، ومنع التمييز، لا يكفيان للحفاظ على لغة الأقلية كـ"لغة حية". ويدّعي أيضاً أن الضغوطات الاقتصادية والثقافية وسواها، والتي تقع تحت وطأتها الأقلية، تتسبب في تآكل مكانة لغة الأقلية وقد تؤدي بها إلى الانقراض. ويحصل ذلك في حال لم تتوفر ضمانات جماعية كافية توفر بيئة لغوية واقية (Kymlicka؛) (1995).

¹ قدمت الكاتبة مؤخراً أطروحة الدكتوراة في قسم العلوم السياسية، جامعة تل أبيب، بعنوان "تحدي بقاء الديمقراطية في مجتمع متصدع"، تحت إرشاد البروفيسور جاد برزيلي. هذه المقالة تعتمد بشكل كبير على الأطروحة.

تُعرف الدول التي اختارت إرساء نظام ديمقراطي إجماعي، نفسها بأنها ثنائية اللغة أو متعدّدة اللغات. يتم التعامل مع الخلافات، في ظل نظام إجماعي، بواسطة سلطة نخبوية مشتركة لجميع القطاعات في المجتمع، ويعتمد هذا النظام على النسبية وليس على حكم الأغلبية. وبناء على ذلك، تمنح هذه الدول لغة الأقلية مكانة رسمية محترمة. وتُعتبر كندا وسويسرا وبلجيكا من الدول المتصدّعة التي نجحت في إرساء نظام ديمقراطي لأكثر من خمسين عاما، وعليه تقترب هذه الدول من النمط الإجماعي النموذجي. وبما أن هذه الدول اختارت نظاما يعتمد على المشاركة أكثر من اعتماده على سلطة الأغلبية، لذا فالمعضلات التي تواجهها في اختيار السياسة اللغوية الملائمة هي قليلة. من هنا، يصبح أكثر أهمية فحص السياسات اللغوية التي اختارتها دول في مجتمعات متصدّعة، والتي أرسّت أنظمة ديمقراطية تشدد على مبدأ الأغلبية بالذات، وليس على المبدأ الإجماعي، في السياق الإثنو-قومي. ولهذا الغرض، يتوجب علينا تحليل تعامل دولتي الهند وإسرائيل مع لغات الأقلية. التصدعات القابلة للمقارنة في هاتين الحالتين الإختباريتين هي الشرخ الإثنو-ديني بين الهندوس والمسلمين في الهند، والشرخ الإثنو-قومي في إسرائيل بين اليهود والعرب-الفاستينيين.

يُتوقع في دولة كالهند، المعرفة كجمهورية علمانية، أن تكون سياستها اللغوية على درجة أكبر لبرالية تجاه أقلياتها الدينية، فتعريفها يُحتم تجاهل الاعتبارات الدينية عند اللجوء إلى تحديد اللغة الرسمية. لذا اخترت تحليل سياسة السلطات الهندية تجاه لغة الأوردو، وهي لغة أقلية، تمثل بدرجة كبيرة لغة المسلمين في هذه الدولة². في المقابل، أقيمت دولة إسرائيل كدولة إثنية، وأسست كدولة اليهود، لذا يمكن التوقع بأنها لن تتنازل كثيرا للأقليات، ولن تضع لغات أخرى، عدا العبرية، في قائمة لغاتها الرسمية. سأقوم بالتشديد على الفروقات الجوهرية وعلى أوجه الشبه المهمة بين الهند وإسرائيل في السياسات اللغوية تجاه لغات الأقلية. وسأبدأ بتحليل السياسة اللغوية في الهند، ومن ثم سأطرق للسياسة اللغوية في إسرائيل، واختتم بفصل مقارن تلخيصي.

مكانة لغة الأوردو في الهند

الهند هي دولة متعددة اللغات، تعيش فيها مئات من لغات الأقلية، وتعاني من صراعات متعددة في المجال اللغوي³. وعلى الرغم من ذلك سأتحدّث في هذه المقالة في تحليل سياسة المؤسسة الهندية تجاه لغة أقلية واحدة وهي لغة الأوردو. ترتبط لغة الأوردو بالمسلمين في الهند، وينطق بها 50% من المسلمين، وهي من اللغات الشائعة في الهند (تدرج في المكان السادس من حيث الانتشار) (Census of India; 2001). وهناك تأثير حاسم لتحديد اللغة القومية بكل ما يتعلق بالمحافظة على اللغات، من الناحية الرمزية ومن ناحية الموارد والميزات، والعمل المتوفر لناطقيها ولأطراف سياسية أخرى. وقبيل تقسيم الهند وباكستان نشبت نقاشات حادة في الجمعية التأسيسية حول مكانة الأوردو في الدولة الهندية المستقلة. واقتضى المخطط الأصلي للبنية اللغوية للدولة الهندية بأن تكون لغة الهندوستاني (وهي لغة شفوية تربط بين اللغتين الهندوسية

² يبلغ عدد سكان الهند أكثر من مليار نسمة. يشكل المسلمون فيها 13% من مجموع السكان. (Census of India, 2001).
³ للمزيد حول المشاكل اللغوية في الهند ولقائمة لغات الأقلية الرسمية، أنظروا هارنيل-شاليف، 2005. لمعلومات إضافية حول اللغات الهندية المعترف بها ونسبة الناطقين بها، راجعوا ملحق هذه المقالة.

والأوردو، ويمكن كتابتها بطريقتين : ديفانغاري وعربي-فارسي) واللغة الإنجليزية اللغتين القوميتين لدولة الهند المستقلة (Shiva Rao; 1968).

بعد المصادقة على تقسيم الهند وباكستان في العام 1947، شعر الكثير من الهندوس بضرورة "الانتقام من الأوردو". واقترح أعضاء الجمعية بناء على ذلك، وقبل شهر من الاستقلال، شطب الأوردو من بند الدستور الذي يحدد اللغة الرسمية للاتحاد الهندي، الأمر الذي عارضه الأعضاء المسلمون بشدة (Constituent Assembly Debates (CAD); IX, 34, 1339-1458)، لكن الجمعية تمسكت، بأغلبية الأصوات، بالتشريع المقلص - الهندوسية فقط. وتم تحديد الهندوسية بالخط الديفانغاري كلغة الهند الرسمية (CAD; IX, 34, 1486-1491; Schedule 343 (1)).⁴ وامتنع أعضاء الجمعية التأسيسية عن استعمال مصطلح " اللغة القومية" بشكل صريح، واستبدلوه بمصطلح " اللغة الرسمية للاتحاد". لكن ما يعنيه هذا الأمر هو أن الهندوسية ستكون، فعلياً، لغة قومية لجميع الهنود، وستحظى اللغات المتبقية بمكانة متدنية. شكّل هذا القرار صفة قوية للمسلمين، الذين توقعوا أن لا تتأثر الهند العلمانية بأحداث التقسيم وتحافظ على الأوردو - أعلى الرموز الإسلامية، كرمز قومي للهند.⁵

على أرض الواقع، الأوردو أخذت بالزوال في الهند، وتدرّسها في مؤسسات التعليم العلمانية شبه معدوم، ويقتصر على "المدارس" الدينية والجامعات الإسلامية مثل جامعة "أليغار" والجامعة الإسلامية القومية. ويقول لطيفي (Latifi; 2001) ان هذه العملية أدت إلى اعتبار التعليم بلغة الأوردو ذو مكانة متدنية، وتولد الانطباع بأن من يتعلم بهذه اللغة، لم يقبل للدراسة ببرامج تعليم أخرى. وأجرى فاروقي (Farouqui; 1994) بحثاً شاملاً حول مكانة لغة الأوردو في الهند وتوصل إلى نتيجة مفادها ان الاستثمارات المالية للمؤسسة السياسية الهندية في جهاز التعليم في اللغات الأخرى تفوق بكثير الميزانيات التي ترصد لتعليم الأوردو (Farouqui; 1994).⁶

على الرغم من ذلك، ومنذ مرحلة الاستقلال، حصل تزايد ملحوظ في كمية الصحف بالأوردو، وخصوصاً في الفترة التي شهدت انتعاش القومية الهندوسية في نهاية الثمانينات، حيث ارتفع عدد المجلات والأسبوعيات

⁴ حول مكانة اللغة الانجليزية في الهند كلغة رسمية اضافية، أنظر هرنيل-ثليف 2005 و - Apte, 1976.

⁵ على الرغم من ذلك قرر جواهر لال نهرو ان الأوردو ستكون إحدى لغات الأقلية الرسمية في الهند 'Scheduled Languages'، ليست اللغة الرسمية للاتحاد بل لغة أقلية رسمية من أصل 17 لغة هندية، ما عدا الهندوسية والإنجليزية كلغتي الاتحاد).

⁶ في المقابل يطرح بعض باحثي الأوردو ادعاءات بان الحكومة تبدي استعدادها لرصد الميزانيات للأوردو لكن النخبة المسلمة لا تبذل جهداً كافياً لوضع الخطط حول كيفية استثمار هذه الأموال بالطريقة الصحيحة، وبالتالي تحسين أوضاع السكان الذين يتحدثون الأوردو، وان المؤسسات القائمة بالأوردو تعاني من أوضاع متردية. وفي نفس السياق، يدعي بعض الباحثين في المجال وبعض المثقفين الذين يتكلمون الأوردو: " لا تستطيع الدولة أن تعمل من أجلهم ما لا يستطيعون القيام به من أجل أنفسهم" (Russell; 1999, 46). ويقول بعض باحثي الأوردو، ومن بينهم صيديقي (Atiq Ahmad Siddiqi)، أن " المجلس القومي لتطوير لغة الأوردو" (NCPUL) يقوم بعمل غير ناجح وان الأكاديميين الذين يتكلمون الأوردو في أقسام تعليم الأوردو في الجامعات الهندية، لا يحافظون على مستوى عال من التعليم (The Nation, Lahore, October 4, 1993; cited at Russell; 1999, 45). من المهم ذكر هذا، لأن المسؤولية حول وضع الأوردو في الهند في هذه الأيام لا تلقى على عاتق الحكومة المركزية فقط، بل كذلك على عاتق النخبة الإسلامية التي تتحدث الأوردو. لكن لو وفرت الحكومة الدعم للأوردو منذ الاستقلال لكان من المعقول ان نفترض ان الأوردو لن تصل الى ما وصلت اليه اليوم. يمكن تعريف الدعم الحكومي الذي يقدم لتعزيز الأوردو في السنوات الأخيرة بأنه "قليل جداً ومتأخر جداً".

والصحف اليومية بلغة الأوردو، والتي مكّنت المسلمين من "تفريغ الغضب" (Hasan; 2001, 316-317). في العام 1991 فاق انتشار الصحف بالأوردو انتشارها في لغات الأقلية الأخرى، وحلت هذه الصحف في المكان الثالث بعد الصحافة باللغتين الهندوسية والإنجليزية (Hasan; 2001). لكن توق المسلمين لقراءة الصحف بلغة الأوردو أدى إلى إقصائهم بصورة غير رسمية عن التيار المركزي في الهند. وتكتب صحف الأوردو بتوسع حول ما يدور في باكستان، وتقتبس تقارير تنشر هناك؛ الأمر الذي يساعد الهندوس في توجيه أصابع الاتهام للمسلمين بالانعرالية والانفصالية.⁷

ولتلخيص مكانة الأوردو، يمكن الإدعاء بان القرارات التي اتخذت في الجمعية التأسيسية، والتي ألغت مكانة الأوردو كلغة الاتحاد، وكلغة الطبقة البيروقراطية والإدارية، كانت كارثية، وأدت إلى تدهور مكانتها في الهند. منذ مطلع الثمانينات، تجري محاولات منقطعة لتحسين مكانة لغة الأوردو، لكن هذه المحاولات تجري -كل مرة- بغرض استرضاء المسلمين والحصول على أصواتهم في الانتخابات الوشيكة. ولا تكفي هذه المحاولات كي تتطور الأوردو بشكل ملحوظ. كنا قد أكدنا سابقاً أن اللغة تشكل احد المركبات المركزية للهوية القومية، ومن هنا تُؤكد نتائج البحث الحالي أن السلطة الهندية توّضح عدم وجود مكان مركزي للأوردو في الهوية القومية الهندية.

بسبب سياسة الحكومة الهندية، تقف اللغة السادسة في الهند من حيث الحجم، على حافة الانقراض بالمفهوم العلماني، وأصبحت تقتصر على المدارس الدينية. يكفل الدستور في البند 29(1) لكل قطاع في المجتمع، يمتلك لغة خاصة وكتابة خاصة و/أو ثقافة خاصة، بالمحافظة عليها وتنميتها. على أرض الواقع، يوفر هذا الوعد ضمانات محدودة لسلامة لغة الأوردو في الهند.

مكانة اللغة العربية في إسرائيل

المجتمع الإسرائيلي ليس معقداً كالمجتمع الهندي، لكن إسرائيل تشهد هي الأخرى انقسامات عرقية ودينية ولغوية وثقافية عميقة. ويحمل الشرخ اليهودي-العربي في إسرائيل في طياته صراعاً على مكانة اللغات المركزية التي تميز هذا الشرخ، وهي العبرية والعربية، والذي يوازي على نحو ما الشرخ اللغوي في الهند بين الهندية والأوردو.

من المهم ان نستعرض في البداية، التشريعات القائمة في إسرائيل في هذا المجال. عملياً لم تقم إسرائيل بسن قانون، يوضح بشكل قاطع ما هي لغاتها الرسمية. يحدّد بند 82 لأمر المندوب السامي في فلسطين من العام 1922 وجود ثلاث لغات رسمية في فلسطين/إسرائيل وهي الانجليزية والعربية والعبرية، وما زال هذا المرسوم ساري المفعول الى يومنا هذا. التغيير الجوهرى الأساسى لهذا البند حصل في العام 1948 عندما

⁷ يدعى الكثيرون أن الحركات اليمينية هي التي دفعت بالأوردو نحو الهامش. هذا الإدعاء غير صحيح. حزب المؤتمر هو المسؤول الأساسى عن اتخاذ القرارات الجوهرية بخصوص مكانة الأوردو في ثقافة الهند المستقلة، فقد كان حتى الثمانينات اكبر الأحزاب وأكثرها فاعلية في المركز وفي الولايات المختلفة. وخرج المؤتمر عن طوره في قطعه للوعود بتطوير الأوردو قبل الانتخابات التي أثارت المشاعر المجتمعية في صفوف المسلمين، وبعد الانتخابات بقيت هذه الوعود حبرا على ورق (Aslam; 1989, 277).

سن الكنيست الإسرائيلي بند 15 ب في مرسوم أنظمة السلطة والقضاء - 1948، الذي يلغي مكانة الانجليزية كلغة رسمية، ويبقي على اللغتين العبرية والعربية كلغتين رسميتين (Kretzmer; 1990, 165-166). وعلى عكس الهند، لم تلجأ إسرائيل إلى لغة المحتل الأجنبي لتوحيد مواطنيها، واختارت إلغاء المكانة الرسمية للغة الإنجليزية.

رفض الفلسطينيون قرار التقسيم الذي عرضته الأمم المتحدة، وأضاعوا بذلك فرصة الحصول على ما يمكن تسميته بـ"الخيار الباكستاني" (عملية فصل باكستان عن الهند في العام 1947). وتأسست دولة إسرائيل في خضم حرب شاملة ضد الدول العربية في 14 أيار 1948. ومن الغريب في هذه الظروف - عدم تحديد اللغة العبرية كلغة رسمية وحيدة، كما كان يتوقع من تعريف إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، ومن نظام الديمقراطية الإثنية. نكتشف، إذا، حقيقة مفاجئة للغاية، إذ لم يتم الاكتفاء بضمان دولة إسرائيل لـ " حرية العبادة والضمير واللغة والثقافة" كما ورد في وثيقة الاستقلال، بل اختارت القيادة المهيمنة اليهودية في إسرائيل، التي أمّلت قواعد اللعبة الأساسية عند إقامة الدولة، إلغاء مكانة اللغة الإنجليزية، وهي لغة المحتل الكولونيالي، وعدم إلغاء مكانة اللغة العربية، وهي لغة من تم اعتبارهم أعدائها، والذين استمروا في محاربتها، والإبقاء عليها كلغة رسمية في إسرائيل. ولم تلجأ القيادات العربية في إسرائيل للنضال من أجل الحق بلغة رسمية أخرى كما فعل زملائهم من الأقلية المسلمة في الهند، لان القيادة اليهودية قدمت لهم مرادهم دون أن يطلبوا ذلك.

نرى في هذا المجال أن القيادة اليهودية المسيطرة تصرفت بسخاء تجاه أقليتها، أكثر من القيادة الهندوسية التي حكمت الهند عند الاستقلال. لكن، وبما أن حق "الرسمية" و"التمثيل" للغة العربية غير مطبق على أرض الواقع، لذا لا يتم التعبير عن الحق الجماعي ولا تُستنفذ الإمكانيات الكامنة لهذه المكانة (سبان 2000). في الواقع، تُشكل العبرية اللغة الرسمية الوحيدة في كل المسائل والقضايا (Barzilai; 2003). في أيار 1948 وعندما جرت مناقشة مسألة اللغة في الدولة، وصيغة وثيقة الاستقلال، اعطى بن غوريون البند الانتدابي تفسيراً ضيقاً. وبحسبه " لن يعارض أحد أن تكون..حرية اللغة، لكن..لغة الدولة هي اللغة العبرية. ولا يحرم هذا الأمر باقي السكان من استعمال لغتهم في كل مكان" (بن غوريون؛ مداولات مجلس الشعب، 14-5-15:48).

حتى الآن لم تلق محاولات تحويل اللغة العبرية إلى اللغة الرسمية الوحيدة، نجاحاً في الكنيست⁸. وعلى الرغم من ذلك، لم يضع القانون الإسرائيلي نظاماً معيارياً شاملاً لثنائية اللغة، مما أدى إلى تدني مكانة اللغة العربية بشكل كبير مقابل اللغة العبرية (سبان؛ 2000). لكن من المهم أن نؤكد هنا أن أسبقية اللغة العبرية في إسرائيل لم تأت بقوة القانون أو بمرسوم حكومي كما حدد الدستور الهندي بخصوص اللغة الهندوسية، بل نتيجة السياسة الفعلية.

⁸ حول محاولات التشريع في الكنيست، انظروا هارنيل-شاليف، 2005:58.

يعود عدم إلغاء المكانة الرسمية للغة العربية لدوافع براغماتية واعتبارات دولية ودبلوماسية. وبغض النظر عن هذه الدوافع، لا تحظى اللغة العربية في إسرائيل بنفس مكانة اللغة العبرية، وتندنى عنها في المكانة والموارد والفرص. في الحياة اليومية، العبرية هي اللغة المهيمنة في إسرائيل (سموحه؛1996،282). وعلى الرغم من مكانتها الدستورية المحترمة، لم تخلق السلطة الإسرائيلية بيئة لغوية تحمي اللغة العربية، ولم تحدد لها دفاعات جماعية كافية.⁹

أقوال الكنيست مليئة- في العقود الأخيرة- بمطالبات أعضاء كنيست عرب (ويهود) بتدعيم مكانة اللغة العربية في إسرائيل. وأثمرت التماسات للمحكمة العليا والمستويات القضائية المختلفة في التسعينات عن تقدم ما في مجال مكانة اللغة العربية. وتوفر المكانة القانونية الرسمية للغة العربية ثغرة دستورية لكل الأطراف المعنية بتطوير مكانة اللغة العربية في إسرائيل. وتماشيا مع ذلك، تعترف المحكمة العليا باستعمال اللغة العربية في إسرائيل، لكن ادعاءاتها تركز إلى مبدأ حرية التعبير، ولا تعتمد الاعتراف بالحقوق الجماعي باللغة.¹⁰

ويشكل "ملف مرعي"¹¹ أحد قرارات الحكم المهمة، التي وسعت من خلالها المحكمة القاعدة القانونية لكون العربية لغة رسمية. وتحدد في هذا القرار أن الالتزام في مسألة اللغة العربية لا يتلخص بمرسوم 82 لأمر المندوب السامي فقط، بل ينبع كذلك من قانون كرامة الإنسان وحرية-1992. لكننا نصادف هنا مرة أخرى، الظاهرة المتكررة بأن هذا التحديد لا يركز على حق جماعي للمجتمع الناطق بالعربية، بل على حريات الفرد. ويؤكد الجهاز القضائي على ضرورة منح حقوق للأفراد الذين يتكلمون هذه اللغة، لكون إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية، وبهذا يعبر القضاة عن إخلاصهم للنفوق الرمزي للعبرية في دولة يملكها اليهود (Barzilai; 2003, 112-113).¹²

⁹ تشير المعطيات على أرض الواقع، ان السلطات تحاول تطبيق الالتزام بنشر القوانين باللغة العربية، لكنها غالبا ما تنتشرها بعد أشهر طويلة من النشر باللغة العبرية (روبنشتاين أ.؛1991،91). إضافة إلى ذلك، لا تُنشر معظم النماذج الرسمية باللغة العربية (سبان أ.؛2002،265). وتظهر على طوابع البريد والأوراق النقدية وبطاقات الهوية كتابات عربية بجانب العبرية، أما في جواز السفر، فالكتابة باللغتين العبرية والإنجليزية فقط. إضافة إلى ذلك، وحتى العقد الأخير، اقتصرت لافتات الشوارع على اللغة العبرية فقط، وأضيفت إليها اللغة الإنجليزية أحيانا (روبنشتاين أ.؛1991،91). اللافتات باللغة العربية في الأماكن العامة، قليلة جدا، وفي الكثير من الأحيان لا تلبى الحاجة (تقرير لجنة أور؛2003 الباب الأول، الفقرة 63)، وحتى مطار بن غوريون الجديد لا يحتوي على لافتات باللغة العربية (روبنشتاين د.؛2005).

¹⁰ ملف المحكمة العليا 521/74 خلف ضد اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء، اللواء الشمالي، قرار حكم 29(2) 319؛ وكذلك- ملف المحكمة العليا 97/4438 عدالة ضد ماعتس (قسم الاعمال العامة) (لم ينشر)؛ ملف المحكمة العليا 99/4122 عدالة ضد بلدية تل أبيب- يافا وآخرين، قرار حكم 56(5) 393، ملف المحكمة العليا 95/2435 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل ضد بلدية حيفا (لم ينشر)؛ إم. 92/105 "رام" مهندسون- مقالون مريض ضد بلدية الناصرة العليا، قرار حكم 47(5) 189.

¹¹ إم. 99/12 مرعي ضد سباق، قرار حكم 53(2) 128.

¹² خيبة الأمل والإحباط كانا من نصيب الجمهور العربي لان القرارات القضائية الكثيرة في موضوع اللغة العربية اعتمدت على ادعاءات حرية التعبير وليس على الاعتراف بضرورة تطبيق المساواة على أساس جماعي (تقرير أور؛2003،الباب الأول، الفقرة رقم 63).

فعليا، ترتبط قدرة العرب في المحافظة على ثقافتهم، بدرجة كبيرة، بالمكانة الرسمية للغة العربية في إسرائيل، وبحق في بناء مؤسسات ثقافية منفصلة وجهاز تعليمي رسمي منفصل، وبالقدرة على ذلك.¹³ يتمتع العرب بمسرح عربي، وبصحافة عربية آخذة بالنمو والازدهار في السنوات الأخيرة (لنداو؛ 1993)، ويجري التعليم في جهاز التعليم العربي باللغة العربية ويتعلم التلاميذ كذلك اللغتين العبرية والإنجليزية. قدّم تقرير لجنة أور، بعد أحداث أكتوبر 2000، وصفا لحالة الجمهور العربي، وأشار إلى اعتراف هذا الجمهور بالتقدم الذي تم تحقيقه في مجال التعليم، لكن هذا الجمهور يعتقد أن برامج التعليم العربية لا تعكس بشكل كامل قيمه الاجتماعية، ويعتقد كذلك أن البرامج التعليمية في الوسطين العربي واليهودي توضع من قبل الأغلبية اليهودية المهمة حسب احتياجاتها السياسية (تقرير أور؛ الباب الأول، الفقرة 62). وعلى الرغم من إدراك لجنة أور لهذا الوضع إلا أن تقريرها لم يترجم للغة العربية.¹⁴

تؤكد سياسة السلطات الإسرائيلية تجاه اللغة العربية- التي تحظى بشكل رسمي بمكانة مماثلة للغة العبرية- أن التعامل معها لا يجري باعتبارها إحدى لغات الدولة. وتعكس المعادلة المزدوجة التي تتبناها السلطات في إسرائيل بالنسبة للغة العربية، الطريقة التي تحدد فيها الدولة حدود الجماعة الإسرائيلية. من الناحية القانونية، توفر الدولة للغة الأقلية مكانة محترمة ومماثلة لمكانة اللغة العبرية، لكن على أرض الواقع لا تعمل السلطات بما فيه الكفاية، لتعزيزها وتوفير المكانة الممنوحة لها قانونيا. من الناحية القانونية المبدئية، تدعم المحكمة سياسة السلطات في تفضيل العبرية على العربية، وفي منح الحق بلغة معترف بها للأفراد وليس للجماعة، عندما يتعلق الأمر باللغة العربية.

مكانة لغات الأقلية من وجهة نظر مقارنة، تلخيص واستنتاجات

تعتبر بعض القطاعات في المجتمعات المتصدعة التي بها تعددية لغوية، أو ازدواجية لغوية، غير مخصصة، إذا ما كانت تتحدث لغة معادية، أو تملك ارتباطا معيناً بدول الجوار المعادية. ويرجع ذلك لكون اللغة، كما ذكرنا سابقاً، رمزا قوميا وإحدى أكثر المؤسسات الاجتماعية أهمية في الدولة. على ضوء ذلك، تقع على عاتق الدولة الديمقراطية في مجتمع متصدع، مهمة عسيرة، عند توجيهها لتحديد سياساتها اللغوية، إذ يتوجب عليها الامتثال لمعايير ديمقراطية، وتحقيق الشرعية لجميع مواطنيها، والمحافظة في الوقت ذاته، على النظام الاجتماعي، والاستقرار، وبقاء السلطة.

يشكل الدستور في الهند الوسيلة المركزية للحصول على شرعية ديمقراطية من المواطنين الهندوس والمسلمين. وتُوضع منظومة القوانين، المثيرة للإعجاب، التي سنّها الآباء المؤسسون برئاسة نهرو، الأقليات كمواطنين متساوين لأبناء الأغلبية الهندوسية في جميع المجالات. وعلى عكس إسرائيل، لا تُعرّف الهند بأنها دولة هندوسية ديمقراطية، بل جمهورية علمانية. ولا يمكن التقليل من أهمية التنازل الذي قدمه الهندوس عن تعريف الدولة الهندية كدولة هندوسية أو ذات أغلبية هندوسية.

¹³ للإسهاب حول مكانة جهاز التعليم العربي، انظروا هارنيل شليف؛ 2005.

¹⁴ لمقارنة تفصيلية بين جهاز التعليم في الأوردو وجهاز التعليم في الوسط العربي في إسرائيل؛ انظروا هارنيل شاليف، 2005.

في المجال اللغوي، لم تُبد السلطات الهندية والآباء المؤسسين استعدادهم لتقديم التنازلات للجمهور المسلم. وهناك أهمية كبيرة لقرار اعتبار اللغة الهندوسية بالخط الديفانغاري لغة الاتحاد الوحيدة. هذا القرار الذي ألغى قرارا سابقا باعتبار الهندوسية والأوردو اللغتين الرسميتين، بعث برسالة للشعب الهندي بأن الناطقين بالهندوسية هم أكثر "هندية" من الناطقين بالأوردو. ويجسد تعامل السلطات الهندية مع لغة الأوردو الطريقة التي حاولت فيها هذه السلطات إقصاء الرموز الإسلامية عن الثقافة والمجتمع الهنديين، ووضع هذه اللغة في موقع لا يمكنها من التطور والازدهار.

في إسرائيل، تُحدد وثيقة الاستقلال بأن "دولة إسرائيل.. ستحقق المساواة التامة لجميع مواطنيها في المجالات الاجتماعية والسياسية، بدون اختلاف في الدين والعرق والجنس. ستؤمن حرية العبادة واللغة والتعليم والثقافة.. نناشد- حتى خلال الهجوم الدموي المتواصل لأشهر عديدة- أبناء الشعب العربي، سكان دولة إسرائيل، المحافظة على السلم واخذ دور في إعمار الدولة على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية، وعلى أساس التمثيل الملائم في جميع مؤسساتها المؤقتة والثابتة". وعلى الرغم من ذلك، حددت السلطات أن إسرائيل هي دولة يهودية كحقيقة غير قابلة للاستئناف. ولا يسمح للأفراد والمجموعات الذين لا يقبلون هذا المبدأ، الاستئناف عليه، ولا حتى بالوسائل الديمقراطية. وعلى عكس الهند لا تتمتع المواطنة في إسرائيل بصفة كونية، ويتمتع اليهود بحقوق جماعية تفوق تلك التي يحصل عليها مواطنو الدولة العرب الفلسطينيين. وعلى الرغم من ذلك اختارت القيادة اليهودية الحاكمة عدم إلغاء اللغة العربية كلغة رسمية، وذهبت سدى كل المحاولات لتحديد اللغة العبرية كلغة رسمية وحيدة.

وعلى غرار الهند، تعيش إسرائيل حالة من عدم التكافؤ المعلن بين اللغات. ويكمن الفرق بينهما في الاعتراف بالعربية كلغة رسمية قومية في إسرائيل، بينما شطبت الأوردو في الهند مسبقا من بند اللغات الرسمية القومية. ويمكن الاستنتاج من معطيات البحث الحالي أن السلطات الإسرائيلية توضح من خلال سياساتها العامة الفعلية عدم وجود مكانة مهمة للعربية في الهوية القومية الإسرائيلية، الأمر الذي أبقى العربية، بدرجة كبيرة، كلغة العرب فقط. وعلى الرغم من ذلك يحمل القرار بالإبقاء على اللغة العربية لغة رسمية، أهمية كبيرة من الناحية الرمزية. لكن، وفي الوقت الذي أثار الإبقاء على رسمية اللغة العربية في دولة أقيمت كدولة الشعب اليهودي ومن أجل الشعب اليهودي، انطباعات إيجابية، نلاحظ أن الدولة اختارت- من الناحية العملية- عدم تحقيق مكانة اللغة العربية كلغة رسمية ودفعت بها إلى مكانة لغة ثانوية فقط. وإذا ما أراد العرب الانخراط في المرافق المختلفة للمجتمع الإسرائيلي، مثل التشغيل والإدارة والحكم، يتوجب على أبناء هذا الوسط تعلم العبرية بمستويات عالية جدا، ويأتي ذلك أحيانا على حساب اللغة العربية بفروعها المتعددة. على الرغم من ذلك تمكّن المكانة الرسمية للغة العربية الأقلية الناطقة بالعربية في إسرائيل من العمل على تطوير لغتهم في إسرائيل، بوسائل قانونية.

تستعرض الأدبيات العلمية بشكل واسع نفور الأغلبية المهيمنة من منح حقوق وامتيازات للأقليات في دول تعاني من التصدعات (Shniderman et al.; 1989). وعلى الرغم من ذلك، كان بإمكاننا أن نتوقع أن تتحلى السياسة اللغوية لدولة عرفها الآباء المؤسسين كجمهورية علمانية، بدرجة أعلى من اللبرالية والسخاء تجاه أقليتها الدينية، إذ يتمحّض عن تعريف الدولة تجاهل الاعتبارات الدينية عند تحديد السياسات اللغوية. وفي المقابل، يتوقع من الديمقراطية الإثنية أن تقدم للأقليات تنازلات أقل، وأن تختار سلطاتها عدم تبني لغة الأقلية كلغة رسمية. عمليا، وجدنا، على نحو مفاجئ، أن الدولة الديمقراطية العلمانية بالذات اختارت تحية لغة الأقلية المسلمة، الأوردو، عن مكانة اللغة الرسمية، بينما اختارت إسرائيل، التي تعرف نفسها كيهودية ديمقراطية الإبقاء على العربية كلغة رسمية، بموازاة العبرية.

عمليا، يظهر البحث، أن الهند المعرفة كدولة علمانية، واسرائيل التي تُعرّف كديمقراطية إثنية تستعملان الوسائل ذاتها بغرض دفع بعض لغات الأقلية نحو الهامش، وتعملان في المقابل، على ترسيخ مكانة اللغة التي تعتبرها السلطات ذخرا قوميا. وتميل المؤسسة السياسية والقضائية في المجتمعات المتصدعة إقصاء لغة الأقلية ودفعها نحو مكانة متدنية في المستوى القومي، حتى في الديمقراطية العلمانية في الهند والديمقراطية الإثنية في إسرائيل. واتضح لنا بالإضافة، أن القرار الرسمي حول مكانة لغة الأقلية في المجتمعات المتصدعة ليس حاسما كما يدعي البعض أحيانا. من هنا، فمن الأهمية، أن تفحص الأبحاث المستقبلية حول السياسات اللغوية، بشكل جذري، كيف تترجم المؤسسة السياسية والقضائية السياسة المعلنة إلى سياسة لغوية على أرض الواقع.

ملحق

فيما يلي، جدولاً باللغات الهندية المعترف بها (Scheduled Languages) ونسبة متحدثيها-

نسبة الناطقين باللغات الرسمية في الهند*		
اسم اللغة	العدد	النسبة
1. Hindi	337,272,114	40.22%
2. Bengali	69,595,738	8.30%
3. Telugu	66,017,615	7.87%
4. Marathi	62,481,681	7.45%
5. Tamil	53,006,368	6.32%
6. Urdu	43,406,932	5.18%
7. Gujarati	40,673,814	4.85%
8. Kannada	32,753,676	3.91%
9. Malayalam	30,377,176	3.62%
10. Oriya	28,061,313	3.35%
11. Punjabi	23,378,744	2.79%
12. Assamese	13,079,696	1.56%
13. Sindhi	2,122,848	0.25%
14. Nepali	2,076,645	0.25%
15. Konkani	1,760,607	0.21%
16. Manipuri	1,270,216	0.15%
17. Kashmiri	56,693	0.01%
18. Sanskrit	49,736	0.01%
Other Languages	31,142,376	3.71%
Total :	838,583,988	100.00%

المصدر: 1991 Census of India

- لا تشمل هذه المعطيات سكان ولاية جامو وكشمير. في جامو يتحدث معظم سكانها لغة الأوردو، بينما في كشمير فيتحدث معظمهم لغة الأوردو والكشميرية.

مراجع مختارة

بالعبرية:

- تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدمات بين قوات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000، برئاسة القاضي ثيودور أور، 2003
- هارئيل-شاليف أيليت، (2005) "مكانة لغات الأقليات في مجتمع متصدع- لغة الأوردو في الهند واللغة العربية في إسرائيل بنظرة مقارنة"، مدرسة سلطة الحكم والسياسات العامة، جامعة تل أبيب
- لنداو يعقوف م.، الأقلية العربية في إسرائيل، عام عوفيد، 1993.
- مجلس الشعب ومجلس الدولة المؤقت، محضر المداولات، دولة إسرائيل، المجلد أ و ب. 1948-1949.
- سبان إيلان، (2002) "الحقوق الجماعية للأقلية العربية-الفلستينية: الموجود، المعدوم، ومجال المحظور"، عيوني مشباط 26(1) 241-316.
- سموحي سامي، (1996) "ديمقراطية إثنية: إسرائيل كنموذج فوقي" لدى غينوسار بنحاس وبرئيلي آفي (محرران) الصهيونية: جدالات معاصرة. جامعة بن غوريون.
- روبنشتاين أمنون، القانون الدستوري في دولة إسرائيل، المجلد 1، شوكين، 1991.
- روبنشتاين داني، "حتى تقرير لجنة أور لم يكثرث أحدا بترجمته للغة العربية"، هآرتس، 22.05.2005.

Anderson Benedict Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism Verso. 1991.

Apte Mahadev L., (1976) "Language Controversies in the Indian Parliament (Lok Sabha) 1952-1960" in Language and Politics (Eds) W. O'Barr and J. F. O'Barr; Mouton. 213-234.

Aslam Mohammad (1989) " 'State Communalism' and the Reassertion of Muslim Identity" in The State, Political Processes and Identity, (Eds) Hasan Z., Jha S.N, Khan R.; Sage.

Barzilai Gad Communities and Law: Politics, and Cultures of Legal Identities, University of Michigan Press, 2003.

Census of India, 1991, 2001. The Registrar General, Ministry of Home Affairs. Government of India

Constituent Assembly of India Debates (CAD) – selected debates & Orders of the Day.

Farouqui Ather, (1994) "Urdu Education in India" *Economic and Political Weekly* 14 , April 2nd: 782-785.

Hasan Mushirul. Legacy of a divided nation: India's Muslims Since Independence.

Oxford University Press. 2001 [1997].

Kook Rebecca B. (2000) Towards a rehabilitation of 'Nation Building' and the Reconstruction of Nations', in Ethnic Challenges to the Modern Nation State (Eds) Ben Ami S., Peled Y. & Spektorowski A.; Macmillan. 42-64.

Kretzmer David The Legal Status of the Arabs in Israel, Westview press, 1990.

Kymlicka Will Multicultural Citizenship. Clarendon. 1995.

Laitin David, D. (2000) "What is a Language Community?" *American Journal of Political Science* 44 (1):142-155.

Latifi Daniel (2001) "Urdu in UP", *Economic and Political Weekly*, Feb 17; 533-535.

Pool Jonathan (1991) "The Official Language Problem" *The American Political Science Review* 85 (2): 495-514.

Russell Ralph, (1999) "Urdu in India Since Independence" *Economic and Political Weekly* 34 (1-2): 44-48.

Shiva Rao The Framing of Indian Constitution – A Study (3 Vol.). Gov. of India Press & Tripathi, 1968.

Shneiderman Paul M, Joseph F. Fletcher, Peter H. Russell, & Phillip E. Tetlock (1989) "Political Culture and the Problem of Double Standards: Mass and Elite Attitudes toward Language Rights". *Canadian Journal of Political Science* 22: 259-84.

Van der Veer, Peter. Religious Nationalism: Hindus and Muslims in India. University of California Press. 1994.